تجربة المحليات دور بارز في إنعاش حركة التحديث بأمانة العاصمة

الخطوط الدائرية تخترق الجبال وتربط العاصمة بحزام أخضر

■ .. مديرية معين بأمانة العاصمة- تعد من المناطق الواسعة والمفتوحة- وذات الأبعاد والإتجاهات المترامية.. فهي بالنسبة لأمانة العاصمة من أكبر المديريات والثانية بعد مديرية السبعين من حيث المساحة والسكان والتكوين العمراني.. حيث تمتد من مذبح والدائري وشارع الستين وكلية الطب وحي السلام شمالاً إلى مناطق عصر والصباحة وشارع الخمسين والستين جنوباً ومن الدائري وشارع هائل وحي الزراعة والجامعة القديمة شرقاً إلى السنينه والستين وجبال مذبح وما جاورها غرباً..

وهي المديرية التي تعتبر حديثة نوعاً ما في التقسيم الإداري الجديد لأمانة العاصمة- حيث حظيت منذ البداية بعناية خاصة وباهتمام كبير سواء من قبل الدولة ممثلة بأمانة العاصمة، أو من قبل العديد من الوجهاء وقيادات العمل الإداري والمحلي والاقتصادي والتجاري..

وكانت البداية الأولى لنظام السلطة المحلية- على مستوى الأمانة والمحافظات فك الارتباط بين المركزية واللامركزية ، بإعطاء بعض الصلاحيات المخولة في قانون السلطة المحلية للمديريات ممثلة في الهيئتين التنفيذية والمحلية..

استطلاع/يحيى محمد العلفي

وفق قانون المحليات

■.. الاستطلاع التالي يسلط الأضواء على جوانب النشاط التنموي والإداري في إطار نظام اللامركزية مع عدد من قيادات العمل في المكاتب التنفيذية والسلطة المحلية بمديرية معين.. في البداية تحدث الأخ/عبدالله يحيى الغباري مدير عام مديرية معين أمين عام المجلس المحلي عن تجربة المجالس المحلية بعد نحو ثلاث سنوات على قيامها دور هذه التجربة في العملية التنموية ومدى نجاحها..والصعوبات التي واجهتها وكذا مستقبل هذه التجربة.. حيث قال: لا شك أن تلمس الهموم والمشاكل الخاصة بالمديرية ودراسة التجربة من الواقع والنزول الميداني لمعرفة ماذا تمثل هذه التجربة الرائدة والتي نحن لا نزال حتى هذه اللحظة في مرحلة التأسيس لها- يشكل قمة العمل والعطاء والتوجه السليم نحو بلورتها وتجسيد نظامها على صعيد الواقع المعاش.. وسنحاول فيما يلي أن نحمل القضايا المتعلقة بتجربة السلطة المحلية فنقول : إن المجالس المحلية التي أنشئت وصدر بها قانون السلطة المحلية رقم(٤) لعام ٢٠٠٠م هي مبادرة من فخامة الأخ الرئيس /علي عبدالله صالح حفظه الله، وهي توجه نحو اللامركزية الإدارية بحيث تعود بالنفع الكبير على المواطنين وعلى التنمية بشكل عام.. فتجربة السلطة المحلية في بلادنا- طبعاً- تجربة جديدة- ولو أن لها جذوراً تاريخية كامتداد للتعاونيات- غير أن هناك فرقاً كبيراً ما بين التجربتين - السلطة المحلية- حالياً، والحركة التعاونية سابقا- فهذه لها خصائص ونقول أن هذه التجربة بدأنا بتنفيذها ولم نزل نخوض غمارها- ومديريات أمانة العاصمة من المديريات المستحدثة الجديدة التي لم يكن لها سابقة تكوين حيث أن العاصمة كانت وحدة إدارية واحدة متكاملة - وقرار تقسيمها إلى وحدات إدارية وفق قانون السلطة المحلية جاء بعد صدور القانون.. وبالطبع فإن مديريات أمانة العاصمة حظيت باستثناء من الأخ/الرئيس بحيث أنه لا يعين فيها مدراء المديريات بل يكلف أمناء عموم المجالس المحلية للقيام بهذه الأعمال نتيجة لحداثة هذه التجربة حتى يتم استتبابها.. ووفقنا الله سبحانه وتعالى بأنه من خلال المقارنة ما بين المديريات في أمانة العاصمة ومديريات المحافظات الأخرى ، نجد بأن هناك نوعاً من أنواع الإنسجام والتفاهم والتطبيق الفعلي لمضامين قانون السلطة المحلية حيث أن المدير المنتخب قد يؤدي دوراً أفضل بفعل الإنسجام والتسامح فيما بين أعضاء المجالس المحلية وما بين المدير المنتخب..

خطوات العمل..

■.. وبالنسبة لمديرية معين فإنه مثلما تفضلت تعتبر من المديريات الكبيرة في أمانة العاصمة.. وتعتبر المديرية الثانية بعد مديرية السبعين من حيث المساحة، وهي الأولى من حيث عدد السكان فيها كثافة سكانية غير عادية وتعتبر إلى جانب ذلك من مناطق الأطراف وهي بحاجة إلى كثير من المشاريع والخدمات والبنى الأساسية..

وتنقسم مديرية معين إلى قسمين.. منطقة شرق الستين وتعتبرها منطقة حضرية نوعاً ما، إذ استكملنا فيها تقريبا كل الخدمات الأساسية من شبكات المياه والصرف الصحي، وبنسبة تصل من ٦٠-٧٠٪ من أعمال الأسفلت والتحسينات في الشبكات الكهربائية وفي الرصف وغيره..

أما المنطقة الثانية وهي غرب الستين وهذه هي المنطقة التي نعتبرها غير حضرية أو أنها لم تدخل عالم الحضر بعد.. وذلك لأنها منطقة جبلية ولم تستكمل فيها الخدمات - ومنطقة كثر فيها البناء العشوائي غير المنظم قبل وجود السلطة المحلية وبعد قيام المجالس المحلية بوقت طويل.. ونحن الآن نحاول قدر المستطاع أن نحد من عملية البناء العشوائي وذلك عبر عدة خطوات اتخذناها ومن هذه الخطوات المتابعة المستمرة للأخوة في وزارة الأشغال وخاصة بعد أن تحولت إدارة التخطيط إلى أمانة العاصمة وذلك للمطالبة بسرعة إنزال المخططات العمرانية للمنطقة بشكل عام- خصوصاً وأنها منطقة مفتوحة ..

- وقد نزلت الكثير من المخططات التي استطعنا من خلالها أن نحد من انتشار البناء العشوائي.. ولكن هناك بعض الصعوبات التي تعيقنا سواء في شق الطرقات والشوارع نتيجة لوجود المخالفات القديمة فيها وكذا إرتفاع سعر التعويضات وإرتفاع قيمة الأراضي مما عرقل الكثير من مشاريع تنفيذ وشق الشوارع والطرقات..

إهتمام خاص

■... وهكذا نرى أن مديرية معين قد حظيت باهتمام كبير من قبل الأخ/وزير الدولة أمين العاصمة والأخوة في الهيئة الإدارية للمجلس المحلي والمكتب التنفيذي بالأمانة، حيث تم وتنفيذ الكثير من المشاريع الخدمية والتنموية سواء في مجال الطرقات والشوارع أو في المياه والصرف الصحي أو فيما يتعلق بتحسين شبكة الكهرباء- فهناك قفزة نوعية.. والمتتبع لحالة المنطقة قبل وجود السلطة المحلية يجد أن هناك فرقاً شاسعاً وتحولاً كبيراً في مجال تقديم الخدمات بكل المقاييس..

فنحن إلى عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م كنا نعتبر شارع هائل مثلا كان يعتبر سائلة من سوائل الريف أو كان يعتبر بالأصح مزبلة، أما الآن فليقم أحدنا بزيارة شارع هائل ليرى أنه قد أصبح من أهم الشوارع التجارية في أمانة العاصمة حيث أعدنا فيه الأسفلت والإنارة والترتيب الحديث وأعدنا له حيويته بشكل، جميل .. وعندنا الآن الكثير من المشاريع الحيوية الهامة في منطقة شرق الستين.. وستكون عندنا إنارة جديدة للأحياء لجزء منها هذا العام ٢٠٠٤م والجزء المبتقي سنحاول أن نغطي ٧٥٪ منه في عام ٢٠٠٥م ..

هذه هي أهم المشاريع التي قدمت للمجلس المحلي بالمديرية وتم إقرارها من قبل قيادة أمانة العاصمة وإنشاء الله سيتم تنفيذها مع مطلع العام القادم..

وفي مجال الإسفلت تم إدراج منطقة شرق الستين ضمن أعمال السفلتة القادمة بعد الإنتهاء من أعمال حفريات شبكات المياه والصرف الصحي والهاتف والتي تم التوقيع على إتفاقية عملها بين وزارة المياه وأمانة العاصمة.. أما منطقة غرب الستين فهناك الكثير من المشاريع الواعدة والتي فعلاً بدأنا بتنفيذها وهي من أهم المشاريع التي تحتاج إليها المنطقة- يعني أننا نقول بأن خصائص هذه المنطقة تختلف عن خصائص منطقة شرق الستين كونها منطقة جبلية ووعرة ولا بد أن نهتم فيها بقضية الشوارع الشريانية أي شق الشوارع الكبيرة والعمل على سفلتتها وإنارتها .. هذا إلى جانب أنه تم خلال الفترة الأخيرة شق شارع الخمسين المجاور لشارع الستين باتجاه السنينه والذي سيخفف الضغط الشديد على شارع الستين ، وعملنا على ربطهما بالشوارع الفرعية إنطلاقاً من الستين فمذبح ليربط بهذا الشارع الحيوي الهام الذي سيقفز بالمنطقة قفزة غير عادية في مجال الخدمات ولقد سعينا في هذا الاتجاه بالتعاون مع الأخوة في مؤسسة المياه والصرف الصحي بالأمانة على أن يتم إدراج المنطقة كاملة ضمن المخطط العام بحيث يتم عمل الدراسات والتصاميم للمنطقة بالكامل ومن ثم يتسنى لنا إدراجها ضمن خطة تنفيذ مشاريع المجاري وأعمال السفلتة والتحسين والإنارة خلال الفترة القادمة..

بعض الصلاحيات

■.. وهل تم تطبيق كل ما تضمنه قانون المجالس المحلية؟!

- طبعاً كما قلت فيما سبق أنه بالنسبة لقانون السلطة المحلية فإنه قانون جديد، وبالتالي فإننا نحاول أن نطبق كل ما جاء فيه بحسب الإمكانيات والظروف.. وبالطبع هناك بعض الإشكاليات التي تشوب تنفيذ القانون لكوننا عشنا فترة طويلة تحت طائلة المركزية.. الآن أن ننتقل من المركزية إلى اللامركزية ، لا بد من التدرج والسير بخطى زمنية متأنية حتى نتمكن من أن نشكل مثل هذه اللبنات الأساسية لتطبيق القانون من حيث توفر الكادر المؤهل وكذا الإعتمادات المالية الكافية حتى تستطيع هذه السلطات المحلية الصغيرة أن تقوم بعملها وبدورها.. على أفضل وجه وتنفيذ كل ما ورد في القانون بصورة دقيقة..

ولعل ذلك الذي تحقق للسلطة المحلية بشيء طيب وعمل في الاتجاه الصحيح، حيث أنه يتم نقل بعض المهام من الوزارات وإعطاء صلاحيات وإن محدودة للوحدات الإدارية .. حيث نقلت بعض الصلاحيات من الأمانة إلى المديريات ومن ذلك مثلاً الميزانية التشغيلية والإشراف على بعض المشاريع..

وهكذا نرى أن التجربة تمر بنوع من التدرج نأمل أن تنجز الخطوات القادمة نوعاً من إعطاء الصلاحيات للمديريات بحيث تمكنها من القيام بعملها المطلوب وفقاً لنص القانون... ولا ننكر بأن هناك صعوبات تصاحب سير التجربة ومن ذلك عدم الفهم والوعي لمضامين قانون السلطة المحلية- بيد أنه مع التكريس لهذه الممارسة وتسليط الضوء على مضامينها سنصل في المستقبل القريب إلى الفهم الشامل الذي يؤكد بأنه لا مناص من قضية اللامركزية وأنه لا بد من تقليص المركزية والحد منها في مختلف المجالات والمضي قدماً بهذه التجربة مثلما هو معمول به في معظم دول العالم لا سيما في الدول المتقدمة مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا التي تعمل بنظام السلطة المحلية والإدارة المحلية وتمارس هذه التجربة بجدارة منذ مئات السنين..

ولأننا عندنا تجربة جديدة ورائدة ونفاخر بها أمام العالم باعتبارها تكريساً حقيقياً للممارسة الديمقراطية في بلادنا، فإنه لا بد لنا أن نمر بهذه التجربة بنفس الخطوات التي مر بها الآخرون حتى نصل بها إلى عمل طيب ونتائج مرضية..

ولعل المتتبع للتجربة منذ ولادتها في عام ٢٠٠١م بعد إنتخابات المجالس المحلية، سيلاحظ الفرق الشاسع والتحول الكبير- وذلك من خلال حجم الموازنات التأسيسية للمجالس المحلية على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات - حيث كانت إيرادات الأمانة على سبيل المثال لا تتجاوز ثلاثة مليارات ريال..

ومع وجود السلطة المحلية وممارستها تدريجياً لبعض الصلاحيات وكذا ضبط عملية تحصيل الإيرادات وتفعيل الدور الرقابي للأجهزة التنفيذية لعملية التحصيل حدثت قفزة نوعية في هذا الجانب حتى أن تقديرات الربط في ميزانية عام ٢٠٠٥م لإيرادات أمانة العاصمة قد تصل إلى نحو تسعة مليارات ريال، وهذا بالطبع رقم قياسي يضاهي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في البداية .. مما يدل فعلاً على أن اللامركزية قد أخذت تؤتي ثمارها وتؤدي دورها الإيجابي الفاعل- وأذكر على سبيل المثال أن الزيادة في الموارد المحلية للأعوام الثالثة الماضية قد تجاوزت نسبة ١٠٣٪..

صلاحيات محدودة

■.. ذكرتم أن اللامركزية لا زالت ناشفة إلى حد ما وبالذات في مديرية معين.. ما هي رؤيتكم للمعالجات التي يمكن أن تؤدي للوصول إلى الصلاحيات المعمدة باللامركزية ؟

- أنا لا أقول أن عدم منح الصلاحيات محصورة في مديرية معين- بل في عموم المديريات بشكل عام وما يجري لدينا يسري على بقية المديريات - أكان في مسألة مركزية تنفيذ المشاريع أو ما يتعلق باتخاذ القرارات..

وهذه الإشكالية في سير عمل المجالس المحلية هي ما تعيقنا - وعلى اعتبار أن قانون السلطة المحلية جاء من مضامينه بأن من حق المديريات أن ترشح كوادر العمل الاداري وتختار المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين وترفع بذلك إلى السلطة العليا سواء في الأمانة أو في المحافظات.. إلا أن شيئا من هذا لم يتم وتتم مثل هذه الممارسة عن طريق الأمانة مباشرة فهي التي تختار وتعين وتصدر القرارات.. وهذا طبعا اختراق للقانون ويؤدي إلى إضعاف قيادة المديرية والمجلس المحلي في عملية الضبط والرقابة على الموظفين.. ونؤكد أنه من اجل مزيد من ضبط العمل داخل المديريات ومنحها الثقة لابد أن نأخذ في الاعتبار كل الجوانب سالفة الذكر .. فالمشرع عندما شرع النصوص القانونية فإنه لم يشرع اعتباطا وإنما وضع القانون وهو يعرف ما الذي يريده من هذا القانون.. وهكذا فإنه عندما نقوم بعملية الترشيح واقتراح التعيين فإن ذلك سيدفع بارتباط الموظف بمديره التنفيذي وبمرتبه ومصدر قرار تعيينه.. وعندما يكون ارتباط هذا الموظف بالمكتب التنفيذي الاعلى فإن تبعيته ستكون له وبالتالي سيتجاهل الكثير من القضايا والامور المرتبطة بعمله وفي ذلك إضعاف لشخصية مدراء المديريات وأمناء عموم المجالس المحلية والحد من هيبته .. وذلك فإننا نطالب بمزيد من الصلاحيات ولانزيد أكثر من تطبيق قانون السلطة المحلية.

■ عبدالله الغباري

■ المهندس/نبيل الحرازي

حصر شامل

● اخيرا ماذا عن خططكم المستقبلية وماهي طموحاتكم لتنفيذ قانون السلطة المحلية وفق رؤية جديدة؟

- طبعا وفقا لقانون السلطة المحلية فإن من حق المجالس المحلية على مستوى الوحدات الادارية ان تعد خططها وبرامجها والرفع بها للجهات العليا في سبيل اعتمادها ونتيجة لما سبق طرحه من ان التخطيط للمشاريع لايزال مركزيا فإننا وضعنا خطة ضمناها حصراً شاملاً لكافة الخدمات التي تحتاج إليها مديرية معين في مختلف المجالات من طرقات وشوارع وتربية وتعليم والصحة والاشغال العامة الخ، ومن ثم جدولناها ووضعنا لها برنامجا زمنيا ورفعناها كاملة إلى لجنة الخدمات العامة في امانة العاصمة لإدراجها في مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٥م.

وبفضل من الله سبحانه وتعالى ومن خلال إطلاعنا على مشروع الميزانية الذي تم اعداده في الامانة وجدنا بانه تم مراعاة الكثير من الجوانب.. المدرجة في خطتنا ومن ثم اخذ بعض المشاريع المطلوبة -ومالم يتم إدراجه من المشاريع فإننا نسعى للحصول على دعم لها من الصناديق المتفرقة العاملة في البلاد ومنها صندوق الاشغال العامة وصندوق التنمية الاجتماعية... الخ.

ففي العام الماضي وما قبله استطعنا ان نحصل على كثير من التمويل لعدد من المشاريع من هذه الصناديق ومنها مشروع مجاري جبل مذبح ومشروع مياه الخير والسلام ونحن نسعى وفق ذلك لإنجاز وتنفيذ المشاريع التي تحتاج إليها المديرية في مختلف المجالات.

خطوات لا بأس بها

والتقي ايضا المهندس/ نبيل عبدالله الحرازي مدير مكتب الاشغال العامة والطرق بمديرية معين الذي تحدث بشفافية عن مجمل القضايا والاعمال المرتبطة بمجالات التخطيط والشق والرصف والسفلتة والبيئة والتنظيم والتحسين ونحو ذلك فقال : لاشك ان الاعمال التي يقوم بها مكتب الاشغال العامة والطرق بمديرية معين كجزء من امانة العاصمة اعمال كبيرة ومتعددة وفي مقدمتها التخطيط العمراني والشق والسفلتة وحجز وتسوير الاراضي المخصصة للمرافق الخدمية بالمديرية وتنظيم وتحسين جميع الاشغال العامة..

والاشراف على الاسواق وتنظيمها وقطع جميع الرخص الخاصة بالبناء ورخص المهن الحرفية وفي مجال النظافة وغيرها من اعمال البلدية والاسكان والتخطيط الحضري.

وقد قطعت المديرية في هذا المجال خطوات لا بأس بها.

ففي مجال اعمال الشق والسفلتة شهدت المديرية أعمالاً مكثفة خلال العام الماضي وهذا العام حيث تم شق عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية وخاصة في المناطق الجبلية وفي مذبح والسنينه والصباحة وعصر وخاصة المناطق التي نزلت مخططاتها وتجري فيها الآن أعمال السفلتة وبناء الجزر والقنوات والأرصفة وتتولى أمانة العاصمة قطاع الشئون الفنية في الوقت الراهن أعمال الشق لشارع الأربعين الممتد والمتفرع من منطقة عصر خط الحديدة شمالا ليمر عبر مناطق عصر والسنينة فمذبح وحتى منطقة شملان في خط صنعاء/ شبام/ ويعد هذا المشروع شريانا حيوياً وخدمياً وسيخفف كثيرا من الازدحام والاختناقات المرورية داخل أمانة العاصمة كما يتولى قطاع الشئون الفنية بالأمانة أعمال الشق والسفلته لشارع الثلاثين الممتد من الستين الغربي حتى مناطق السنينه وعصر ومذبح وهذا الشارع يتفرع إلى عدة شوارع بعرض ٢٤ متراً تخدم عدة أحياء ومناطق في المديرية وتخفف كثيرا من الزحام في الشوارع القديمة.

أما في مجال الحجز والتسوير للاراضي المخصصة للمرافق الخدمية العامة في اطار المديرية فلقد استكملت عملية الرسم والتخطيط والتسوير لعدد من المرافق الخدمية في مجال التربية والتعليم والصحة العامة والأوقاف كالمدارس والمستوصفات والمساجد والمقابر وغيرها.

اهم متطلباتنا.

■،، مايتعلق بإيرادات مكتب الاشغال بمديرية معين.. هل لنا ان نعرف رقما معينا عن هذه الايرادات ومامهيتها؟!

- بالنسبة للايرادات استطيع ان أؤكد أنه بفضل الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً..

ثم بفضل الدعم والتشجيع الذي لقيناه من قيادة أمانة العاصمة ممثلة بالأخ الأستاذ احمد محمد الكحلاني وزير الدولة امين العاصمة وكذا الاخ المهندس/ جمال عبدالخالق الخولاني نائب امين العاصمة امين عام المجلس المحلي والاخ المهندس عائض الشميري مدير عام مكتب وزارة الاشغال العامة والطرق بالامانة وكذا الاخوة في قيادة مديرية معين واعضاء المجلس المحلي بالمديرية فقد استطاع مكتب الاشغال بالمديرية أن يحقق نسبة فائقة في زيادة الايرادات عما تم تحقيقه في الاعوام السابقة وتحديدا في عام ٢٠٠٣م حيث بلغت الايرادات للنصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤م ٣٦,٦٥٦,١٨٧ ريالاً زيادة محققة عن العام الماضي بلغت ٢١,١٥٦,٩٧٨ ريالاً.

وكلمة حق اخيرة اود ان أؤكد عليها في ختام هذا اللقاء وهي أنه بالدعم المادي والمعنوي الرسمي والشعبي وكذا التعاون والانسجام بين السلطتين التنفيذية والمحلية. استطاعت مكاتب الاشغال ان تؤدي خدمات للمواطنين في امانة العاصمة ما كانت تؤدى من ذي قبل كما ان هذا التوجه الصائب والسليم قد شارك بفعالية كبيرة في مساعدة مكاتب الاشغال العامة والطرق بالمديريات ومنها مديرية معين. في انجاز وتحقيق الكثير من المهام الموكلة إليها.. كما أنني أطالب بضرورة وسرعة استكمال إنزال المخططات المتبقية للأراضي التي لازالت بيضاء وغير مخططة في اطار المديرية وهذا هو من أهم متطلباتنا في مكتب الأشغال العامة والطرق بمديرية معين وسيحد تلبية هذا الطلب الكثير من الاشكالات اليومية التي تواجه سير أعمالنا.

وجود التشريع

■.. وعن الواجبات الزكوية كركن من اركان الاسلام وكأهم الادارات المتخصصة في اطار السلطة المحلية تحدث الاخ /محمد محيي الدين البركاني مدير مكتب واجبات مديرية معين بأمانة العاصمة حول مجمل القضايا المتصلة بعمل إدارته من حيث : الايرادات المتحصلات الزكوية خلال النصف الاول من العام الحالي ٢٠٠٤م وكذا الصعوبات التي تواجهها ..؟

حيث قال: بالنسبة للايرادات الزكوية خلال النصف الاول من هذا العام فقد بلغت (١٥,١٣٣,٥٥١) ريالاً بتجاوز عن المقابل لنفس الفترة من عام ٢٠٠٣م بحدود (٤,٩٠٠,٠٠٠) ريال وبنسبة ٥٥٪.

وبالنسبة للصعوبات والمعوقات التي نواجهها نود الاشارة إلى أنها تتمثل في تجاوب المكلفين بسهولة وفي عدم حضورهم وامتثالهم للاشعارات وإعلانات الحصور التي يتم تحريرها أو حتى الايضاح عند استلامهم لأول اشعار عن اسباب تأخرهم عن تسديد ما لديهم من الزكاة .. وبالطبع فإننا لانحرر الاعلانات إلا عند مرور تاريخ حولان الحول وحينما يحدث التماطل وعدم الحضور فإننا نضطر إلى المتابعة لمرات عديدة على اعتبار أن بعض المكلفين لهم عدة سنوات ولديهم زكوات كثيرة متراكمة .. وبالطبع فإن عدم وجود التشريع الذي يمكننا من الضبط فإننا لانستطيع ان نتخذ أية إجراءات فيما عدا الاجتهادات الشخصية وبالتفاهم نتمكن من احضار بعض المكلفين ومن لم نتمكن من احضاره او يمتنع عن الحضور نقوم بالرفع به بعد اعلانه وإبلاغه بالربط الزكوي المحدد عليه.. وفي حالة الامتناع نقوم ايضا بتحري النشاط ظاهريا وتقدير رأس المال ثم يتم تحرير ما عليه من الربط وإبلاغه رسميا فإن رفض استلام التحري يتم ابلاغه عبر قسم الشرطة وتحدد له بموجب الربط مهلة لمدة ثلاثين يوما للمراجعة فإما للسداد أو لمراجعة حساباته.. فإن امتنع يتم الرفع به إلى الادارة العامة بالأمانة ثم يطلب عبر النيابة المختصة.

الحصر الزكوي

■،، من نتائج الحصر الزكوي الذي جرى قبل فترة.. هل أعطى هذا الحصر نتائج إيجابية نحو تحقيق واجبات زكوية محصلة بالفعل.. وماهي خطتكم.. لتنفيذ نتائج الحصر؟

-بالفعل قمنا مؤخرا بحصر زكاة العقارات وكانت نتائجه جيدة جدا بحيث اضاف لنا حوالي ٨٠٪ من المكلفين لأنه فيما سبق لم يكن لدينا حصر شامل لزكاة العقارات وبالتالي فإن ما كان لدينا هو حصر بسيط ومحدود للشوارع والمناطق الرئيسية فقط.. أما اليوم فلدينا حصر شامل لكل المكلفين حيث بلغ عدد المكلفين لدينا في مديرية معين أكثر من ٥,٠٠٠ مكلف.. بمعنى أن الزيادة عما كان لدينا من سابق في حدود ٧٠٪ من المكلفين ونحن الآن بصدد المتابعة النتائج الحصر الموجودة حاليا في الادارة العامة لإدخالها في الكمبيوتر ومن ثم تعبئتها في السجلات الرسمية ومن خلالها ستتم المتابعة..

ونؤكد بأننا من خلال الحصر استطعنا أن نتابع ونتحصل الواجبات من شريحة كبيرة بالنظر لما كان في السنوات السابقة.

التوزيع والفصل

● المعروف أن الزكاة صارت أمانة واصبحت موزعة على سلطتين حكومي ومحلي؟

-نعم الزكاة أمانة ولكنها محكومة بنص القانون ومرتبطة بالادارة الزكوية المختصة كما اسلفنا وتوزيعها يتم وفقا لقانون السلطة المحلية : حكومي ومشترك وسلطة محلية ويتم الفصل بينها بحسب القانون من خلال الوحدات الحسابية والادارات المالية والايرادية وبموجب البنود والانواع وعن طريق البنك المركزي.

أخي المواطن الراغب في اداء مناسك الحج لهذا العام ١٤٢٥هـ
تسجيلك في احد مراكز الاستقبال التابعة لوزارة الأوقاف لأداء مناسك الحج لهذا العام يعني بإذن الله ضمان الرحلة وطيب الإقامة ورقي الخدمة بأقل التكاليف
مع تحيات وزارة الأوقاف والإرشاد قطاع الحج والعمرة